

اليوم وعكسه او حصلت الخالفة بظهورين مثلا فاشتهر من يمين
فلا يبالي قاض ظهر السبت خلف قاض ظهر الاحد ولا عكسه
ويجيب اما موم فقوله المولى وسواة اي في الصلاة اي في
عينا وفي زعمها وفي صفتها اد او قضا فقوله وان بادا وقتها
مبالغة في مفهوم قوله وسواة في الصلاة اي فان حصلت
مخالفة في الصلاة بطلت وان كانت الخالفة باءا وحقا او كانت
الى الخالفة بسبب ظهورين من يمين ولا مفهوم لظهورين ولربما
بصلاية كان امره في تقوية الشارح الكبير والوسط لقوله
او يظهرين بالصحة بعد من كلام المولى والصواب ما في المصنف
من الاقلال في قوله **وت** هذا استثنى من قوله وسواة في
الصلاة اي انه يشترط ان يتحد فرضها الا في مثل هذه المسئلة لا يتبادر
رتبة العرفى عن العقل بنا على جواز العمل بأربع او في سفرهما في
ابن عرفة وهو يفتي انه لا يبالي ركعتين مثلا خلف اذ في
الظهر ولا يبالي النافلة او ما خلف من يبالي الظهر اي انه لله
ذلك لانه من باب الاقضاء بالاصل وهو مكره على ما يظهر من
كلام ابن عرفة هنا ومن ظاهره مثل المراق وهو خلاف ما يظهر
من كلام الشارح **وت** وبعض من ان ذلك جائز من قول ابن
غازي بن عرفة بنا الخ سبني على ان الاستثناء في كلام المولى يبيد
الجواز واما على انه يبني الصحة فلا يظهر **وكذا** يتقبل منفرد
لجماعة كالعكس وفي مريض افتدى بمثله فصح قول **ت** اي انما لم
يتقبل المنفرد للجماعة لان نية الاقذافات مجامعها وهو ان الصلاة
واما العكس وهو كون من في الجماعة لا يتقبل الا منفردا عنها لانه
قد ازم نفسه حكم الاقذاف او بقولنا لا يتقبل من في الجماعة عنها

اليوم

يندفع

يندفع الاعتراض بالوطر اعلى الامام عذر ولم يستخلف فانه يجوز
لما سوية ان يتخلفوا اذا اذ لم ينتقلوا عن الجماعة واختلف
في المدين اذا اقتدى بمثله فصح الماوم فيقبل على الامام
سواء قاما لدخوله بوجه جائز وقيل يجب عليه الانتقال عنه
ويتم منفردا اذا لا يتقدمي قادر بما جز قولان ليحي بن عمرو ومحمد
وقول **ت** وجوازه وبهما هذا خلاف العقل وقوله ولا يتقبل
منفردا لجماعة من على قوله وشروط الاقذاف ان لا يتقبل من الجماعة
الا بعد الحكم انتم التثنية عليه وقوله كالعكس لا يدخله في
التصريح والاختلاف وقوله كالعكس اي لا يتقبل من الجماعة
للا منفردا اي سببا الجماعة فلا يتقبل من سبيل الخوف والاستتلاف
والسحر والوعاف وقوله وفي مريض الخ جواب عن سؤال فقد
وارد على قوله كالعكس على احد القولين **وت** متباينة في الاحرام والامام
ت هذا هو الشرط الثالث من شروط الاقذاف وهو متباينة الاحرام
لا سامة في الاحرام والسلام بان يبطل كلامهما بعد فواع الامام منه
وما كان عدم المتباينة تصدق بصورة السبق المتفق على البطلان
فيها وبصورة التساوي المختلف فيها ذكره مختاره من ذلك الخلف
بقوله فالمساواة للامام في واحد منهما وهي ان يجب نطق
الماوم بنطق امامه بان يشرع الماوم قبل تمام الامام من الاحرام
والسلام وان شك في اما سوية بسيطة بان يشك كل منهما في كونه
اماما او سوا كالجكين انتم احدهما بالاخر فشك في تصديهما في
الانام منهما وسلاما بطلت عليهما وان تما قياصت للثاني فله
وانه شك احدهما في كونه اماما او سوا دون الاخر وسلم انك
قبل سلام الاخر فضلت باطللة واما ان سلبه فله فصلاته معجبة

Copyrighted material